

الأمن والمجتمع
دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية
والمؤسسات الأمنية

الأستاذ المساعد الدكتور
خليفة إبراهيم عودة التميمي

شعبان / ١٤٢٨

آب / ٢٠٠٧

المقدمة

الأمن حاجة أساسية للفرد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومركز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة ، فلا أمن بلا استقرار ، ولا حضارة بلا أمن ، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الاجتماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار ، ويستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته للاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ أحواله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان .

وحفاظا على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها ، وبذل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها لتحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعاتها ، وتعد المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع لأنها مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، فمن المسلم به إنها تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار ، وبما إن أفراد المجتمع ومؤسساته تقع عليهم مسؤولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية ، فإن من الواجب عليهم دعم أمن المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وفي المقابل لا بد أن تخرج المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي والانخراط مع مؤسسات المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب الجهاز الأمني احترام وتقدير كافة أفراد المجتمع ، والأهم المسؤولين المباشرين على مؤسساته حتى يقوم (المشرفين أو المسؤولين) في هذه المؤسسات الاجتماعية على نوعية وحث أفرادهم في دعمهم للأجهزة الأمنية ومشاركتهم في أمن المجتمع .

إن التفاعل الاجتماعي المتبادل بين انساق المجتمع المختلفة والأجهزة الأمنية يمثل تكاملا ضروريا لإحداث الأمن والاستقرار في المجتمع ، حيث يرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بمؤسسات المجتمع المختلفة ، لما لهذه المؤسسات من دور في بناء واستقرار المجتمع ، وتلعب المؤسسات الاجتماعية ، دورا تكامليا مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع .

ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع فإن المؤسسات الاجتماعية تنطلق من محور الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته ، وبهذا فالمؤسسات الاجتماعية هي كوابح اجتماعية تهدف إلى تلقين أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تحافظ على أمن المجتمع .

والدراسة الحالية تهدف إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية في ضوء نظريات الوقاية من الجريمة ، هذا وتتضمن هذه الدراسة ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الكيفية التي يقوم بها المجرم ارتكاب جريمته ، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الأمن الاجتماعي ، والمبحث الثالث تضمن دراسة العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والأدوار الأمنية لها . نطلب من الله سبحانه أن نكون قد وفقنا في هذا البحث ومن الله التوفيق .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في ضوء استقراء أنماط العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية ، والذي يعد موضوعا مهما للعاملين في المجالات الأمنية للنظر إلى الجريمة والسلوك الإجرامي في أبعاد تتجاوز النظرة التقليدية القائمة على أساس المكافحة فقط دون التركيز على عوامل الوقاية وأبعادها .

كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية الذي يأخذ في أبعاده أهميه تفعيل مؤسسات المجتمع المختلفة ، وهو ما سنناقشه في صفحات هذه الدراسة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعراضها يمكن استعراضها على النحو

التالي :

التعريف بكيفية ارتكاب الجريمة من قبل المجرم ذاته .

توضيح دور الأنساق الاجتماعية في تحقيق المنظومة الأمنية .

منهج الدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على رصد الأدبيات العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، كذلك تعتمد على رصد الظواهر الاجتماعية مقارنة بسلوك المؤسسات الأمنية تجاهها .

مفاهيم الدراسة :

تطلق هذه الدراسة من رؤية المجتمع كمجموعة من الأنساق المترابطة فيما بينها لإحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع ، ويقصد الباحث بالنسق الاجتماعي في هذه الدراسة :
هو ذلك الكل المترابط من الأدوار الاجتماعية التي تشكل في مجملها نظام معين داخل بناء وثقافة المجتمع بحيث تتكامل مع الأنساق الأخرى لإحداث التكامل داخل المجتمع ، وسوف يقوم الباحث بتوضيح كل من النسق الأسري والنسق التربوي والنسق الديني والنسق الاقتصادي والنسق الإعلامي والنسق الأمني وأدوارها في المجتمع كل في محله .

ونقصد بالمؤسسات الأمنية هي : المؤسسات الرسمية المسؤولة عن أداء واجب منع الجريمة ومكافحتها ، وحفظ النظام والاستقرار في المجتمع .
أما مفهوم الأمن الاجتماعي فقد عرفناه في مبحث الأمن الاجتماعي .

المبحث الأول / كيف يرتكب الإنسان الجريمة .

إن لحدوث السلوك الإجرامي لابد من أن تتوفر في الشخص الإرادة لممارسة ذلك السلوك ، على إن هذه الإرادة لا تكفي لوحدها لإفراز سلوك خارج عن القانون ، ما لم تتوفر الفرصة والمقدرة للشخص لممارسة السلوك الإجرامي .

فمثلاً شخص يريد أن يسرق سيارة ، فلا بد من توفر الإرادة الإجرامية لديه لممارسة سلوك السرقة ، بالإضافة إلى توفر الفرصة في وجود سيارة يمكن سرقتها ، ومن ثم المقدرة على ممارسة سلوك السرقة . لذا فالسلوك الإجرامي نتاج لتوفر العوامل الثلاثة (الإرادة والمقدرة والفرصة) الأمر الذي يعني إن جهود المكافحة تظل في مجملها تتركز لتقليل الفرص لممارسة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص وتقليل المقدرة في ممارسته ، أما جهود الوقاية فهي تنصب على مستوى الإرادة فهي مرحلة أكثر تطوراً .

وقد أكدت الكثير من النظريات على إرادة المجرم في ارتكاب السلوك الإجرامي ومنذ زمن مبكر ، فقد رأى أصحاب المذهب التقليدي (الروحاني) ، وكان أصحاب هذا المذهب متأثرين بتعاليم الفيلسوف الكبير (كونت Kunt) ، وافترض أصحاب هذا المذهب (إن الأصل في الإنسان هي الحرية المطلقة في تصرفاته وسلوكه) فالإنسان في نظرهم هو الحكم المسيطر على نفسه وإرادته ، وأمامه طريقان (طريق الخير وطريق الشر) يسلك أيهما كان يختار ويريد ، وبالنظر لتمتعه بكامل إرادته واختياره ، وأنه يتمتع بالقوى الفعلية ، فبناء عليه يجب عليه أن يسلك طريق الخير ويتجنب طريق الشر ، وإن يراعي قواعد الآداب والأخلاق الفاضلة^(١) .

وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد ذلك بقوله تعالى (ونفس وما سواها * فآلهمها فجورها وتقواها * قد افلح من زكاها * وقد خاب من دساها *)^(٢) . فإذا حاد الإنسان عن الطريق المستقيم وسلك طريق الشر وأقدم على الجريمة فقد ارتكب خطأ يشعر الناس بقبحه ومخالفته للخلق القويم والتعاليم الإلهية ، كما أنه هو نفسه — مرتكب الجريمة — يشعر ضميره بقبح فعله ومخالفته لقواعد الأخلاق والآداب ، وبناء على ذلك تحق عليه المسؤولية الجنائية ويتعرض للعقاب .

فالجاني الذي يرتكب جريمة قتل أو تمتد يده إلى مال الغير لم تأتي عفوياً ، بل إنها جاءت نتيجة (إرادة الجاني) ، فهو قد ارتكب عمل الإجرام باختياره وبوسعه أن لا يأتيها ، ومادام قد قام بعمله مختاراً بإرادته

مدرك لطبيعة عمله ، تنهض قبله المسؤولية الجنائية ويحق عليه العقاب ، فالأساس الذي تبنى عليه المسؤولية الجنائية — بنظر أصحاب هذا المذهب — هو (حرية الاختيار) وما يترتب عليها من مسؤولية الضمير والوجدان ، فهناك ارتباط بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية الأدبية .

كما إن تفسير الجريمة على وفق هذا المذهب يتضمن إن فكرة الإنسان كائن شهبوني أو يؤمن باللذة ، أي بمذهب (اللذة والسعادة) وإن اللذة والسعادة هما الخير الأوحد أو الرئيسي في الحياة ، بمعنى إن الإنسان يرغب في الحصول على أقصى درجات اللذة ، كما يسعى إلى تجنب الألم ، وعلى ذلك يرتكب الإنسان الجريمة ، لأن اللذة أو المتعة الصادرة من الفعل الإجرامي أعظم من الألم الذي يمكن أن توقعه .

(١) - عبد الجبار عريم - نظريات علم الاجرام - مطبعة سليمان الأعظمي - بغداد - ١٩٦٠
- ص ١٥ .

(٢) - القرآن الكريم - الآيات ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - سورة الشمس .

ولذلك قيل إذا كان العقاب أو الأكم أكثر من اللذة أو المتعة أو النفع أو الفائدة الناجمة عن الجريمة فإن المجرم سوف يتعقل ويتعد عن ارتكاب الجريمة أو المخالفة^(١) .
وعلى هذا الأساس (حرية الإرادة) وضع القانون الفرنسي أحكامه في المسؤولية والعقاب سنة ١٨١٠م ،
وعلى مذهب القانون الفرنسي سار المشرعون في مختلف الدول في وضع التشريعات الجنائية^(٢) .
وإذا سلمنا بالحثمية ، فلا توجد إرادة حرة ، ومؤدى هذه الحتمية : إن عملية التنشئة الاجتماعية وجميع
العوامل الاجتماعية التي تسقط على الفرد هي التي تحدد وتصنع شخصيته ، ومعنى ذلك إن الفرد لا يمتلك
الإرادة الحرة ، فهو خاضع للقوى الاجتماعية ولغيرها من الظروف التي تقع خارج نطاق سيطرته ،
وما زالت هذه القضية المتناقضة محل بحث في المجتمع المعاصر ، ومحل خلاف أيضا بين القسول والإرادة
الحرية الاجتماعية وبالحثمية الاجتماعية .

(١) - عبد الرحمن محمد العموي - مبحث الجريمة - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية -
٢٠٠٥ - ص ٦٧ .

(٢) - عبد الجبار عريم - مصدر سابق - ص ١٦ .

المبحث الثاني / مفهوم الأمن الاجتماعي .

إن مفهوم الأمن الاجتماعي لم يحظ باهتمام واضح من جانب علماء الاجتماع ، برغم إن هذا العلم نفسه كان في ظهوره واستمراره تعبيراً عن أزمات مجتمعية متعددة ، ويحاول أن يعطي تعليلاً لكل أزمة أو مشكلة اجتماعية تظهر في المجتمع . ولكن في الأونة الأخيرة استأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمختصين في مجال الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري وغيرها .

إننا في هذا المبحث سوف نحاول توضيح مفهوم الأمن الاجتماعي من خلال غريزة التجمع الموجودة أساساً لكل حياة اجتماعية ، وكذلك المحاكاة والمشاركة الوجدانية ، فإن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين ، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة عن الآخرين ، لذلك فإن الجماعة بوصفها وحدة اجتماعية لها قدر من الدوام وليست تجمعا عابراً ، وهذا المنطلق الذي سنحدد مسارنا منه لفهم ظاهرة الأمن الاجتماعي ، لا شك إن الاجتماع يشير إلى تجمع فيه نوع من الاتفاق التنظيمي ، ولا سيما على مستوى الجنس البشري . وهذا التجمع أو هذا الاتفاق يتمخض عنه إجراءات للحفاظ على أمن هذه الجماعة واستقرارها .

فالجماعة بحسب التعريف الموسيولوجي هي مجموعة من الأفراد يرتبطون بروابط اجتماعية ونفسية معينة ويشتركون في الاتجاه والرأي والنشاط ، وإن تلك الجماعة أو المجموعة بصفتها تجمعا له صفة الدوام لا بد أن تتميز بوجود بناء تنظيمي يحدد مواقع الجماعة ووظائفهم ، وذلك ما يجعلها تتسم بالثبات والاستقرار بما يساعد على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للجماعة ، برغم إنها تتعرض لتغيرات منتظمة⁽¹⁾ .

لذلك يمكن القول إن الأمن الاجتماعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام ، بمعنى إن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتقائي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم ، بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء ذلك التنظيم في الحالات التفاعلية .

وتأسيساً على هذا فإن الحالة المقابلة أو حالة اللاأمن الاجتماعي هي حالة عدم استقرار أو حالة اضطراب وظيفي أو خلل بنائي تعرض لها ذلك البناء التنظيمي المستقر نسبياً ، فاختل ترتيب مواقع أعضاء الجماعة وتداخلت أليات ووظائفهم وارتبكت مراكزهم وأدوارهم ثم تصدعت علاقاتهم الاجتماعية ، الأمر الذي اخل بتوازن النظام الاجتماعي وأربك ألياته فتأثر السلوك بذلك الارتباط وتحجم الشعور بالانتماء إلى جماعة ، فظهرت مظاهر القلق والتوتر والاعتراب على المستوى السايكولوجي الاجتماعي ، وكثرت ظواهر الانحراف سلوكياً عن المعايير النمطية المعترف بشرعيتها ، وتفاقت أزمات المشكلات الاجتماعية على مستوى التنظيم الاجتماعي ، الأمر الذي أفقد المجتمع فاعليته في تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس المكانة والدور ، وإعادة توازن عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع .

إن ارتباط السلوكيات الفردية نتيجة انحسار عامل الإجماع المعياري ، وانعدام المدفئ في العلاقات الاجتماعية وتقلص ساحة الشعور بالانتماء وتفكك العلاقة بين المراكز والأدوار وتزايد معدلات السلوك الانحرافي والفعل الإجرامي ، وتزايد الشعور بعدم المساواة ، وغلبة روح الأنانية والمصلحة الذاتية ، كلها عوامل تعمل على إعاقة النظام الاجتماعي عن أداء وظائفه وتسهم في عجزه عن تحقيق التوازن بين الأنساق الفرعية وتساعد على تعميق الفجوة بين الوسائل والأهداف ، فيصبح المجتمع عاجزا عن الربط العقلاني بين برامج وأهدافه ، فتشيع فيه حالة التفكك الاجتماعي .

إن فحالة للأمن تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها ، وفي مثل هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات الاجتماعية كما تفقد القيم

(١) - فوزية العطية - المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتماعي - دار الحكمة للطباعة والنشر - بغداد - ١٩٩٢ - ص ٨٨ .

سلطتها على وضع القيود على تصرفات الأفراد^(١) .

لذا يرى بعضهم إن الأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزاز الذي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية .

وقد حاول بعض الكتاب صياغة نظرية عامة عن الأمن الاجتماعي وتحديد مرتكزات أساسية تصلح لبناء مقومات امن اجتماعي انطلاقا من تعريف الأمن الاجتماعي بأنه (انتصار الإنسان على نفسه) فحدد لذلك عددا من العوامل والسياسات الجزائية التي يراها ترتبط بعضها ببعض ارتباطا عضويا ، وتعمل على الحفاظ على بناء المجتمع والحفاظ على ثقافته وتماسك أفرادهِ وتعزز أمنهم الاجتماعي ، وكلها عوامل وإجراءات تتمحور حول تنمية الجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية للفرد والمجتمع^(٢) .

لذلك نرى إن الأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزاز الذي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية .

١- احمد فرحان جمعة - دور الأمن الاجتماعي في تحسين وتماسك المجتمع العراقي -

لمروحة دكتوراه - جامعة بغداد - ١٩٩٥ - ص ٤ .

٢- مصطفى العوجي - الأمن الاجتماعي ، مقوماته ، تربيته ، ارتباطه بالتربية الحديثة - مؤسسة نوفل -

بيروت - ١٩٨٣ - الفصل الثاني .

المبحث الثالث / الأنساق الاجتماعية والأدوار الأمنية .

تعد الأنساق الاجتماعية كيانا اجتماعيا ينظم فيه الأفراد طوعا لتحقيق غاية أو من أجل إشباع حاجة ، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الأفراد والجماعات ، ويرى البعض إن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في إطار علاقات اجتماعية تمكن الجميع من الإسهام والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع .

وتمارس الأنساق الاجتماعية الرسمية نشاطاتها ضمن مسؤولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل أجهزة الأمن (الجهاز القضائي ، الجهاز التعليمي ، الجهاز الإعلامي.... وغيرها) ، أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فإنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل : الأسرة ، المسجد ، النادي ، جماعات الجوار ، الرأي العام^(١) .

وتلعب الأنساق الاجتماعية دورا مهما في المحافظة على الأمن وذلك من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع ، وتكمن أهمية هذا الدور في إن الأنساق الاجتماعية تقدم خدمات وبرامج عدة لأفراد المجتمع سواء كانت صحية أو اجتماعية أو مهنية أو ترفيهية وغيرها من الخدمات المتعددة وبالتالي فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال تتناسب مع متطلبات العصر ، كلما كان الأفراد أكثر نضجا وتفاعلا مع الآخرين سواء أفراد بعضهم مع البعض أو أفراد ومؤسسات ، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي ، وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي ، وعندما لا تلبي هذه الأنساق متطلبات الأفراد ولا تسعى لتحقيق أمنهم النفسي والاجتماعي يصبح الأفراد مضطربين ويسودهم عدم الثقة بهذه الأنساق ، وبالتالي يصبحون كارهين وناقمين ، ولربما يؤدي ذلك إلى ضعف انتمائهم للمجتمع ، حيث أنه لا توجد مشاركات فاعلة من قبل هذه الأنساق ، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار في المجتمع ، الأمر الذي يعني الفوضى وكثرة الجرائم وما شابه ذلك .

(١) - محمد عبد الله البكر - تفصيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة - المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - ١٩٩٩ - المجلد ١٦ - العدد ٣٢ .

لذا تتركز وظيفة الأنساق الاجتماعية على تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية ، وكذلك تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع وأهمية التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات بالإضافة إلى مساعدة أفراد المجتمع على التوافق مع مجتمعاتهم مما يعزز دور الأمن في المجتمع .
وفيما يلي مناقشة لدور الأنساق الاجتماعية في إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع وذلك على النحو التالي :

أولا / النسق الديني :

يمثل النسق الديني احد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ، ويتكامل هذا النسق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة ، وسنقوم باستعراض الدور الأمني للنسق الديني ، حيث يتوقع من هذا النسق أن يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع ، يمكن استعراضها على النحو التالي :

- ١- تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الدين ، وإبراز أهمية التكافل الاجتماعي الذي يفرضه الدين لضمان امن الفرد والمجتمع .
- ٢- تقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة .
- ٣- تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي ، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع .
- ٤- تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم بعض ، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يوميا .
- ٥- الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية ، وبيان محاسن السلوك الديني الصحيح بين الفرد وأخيه ، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعته .
- ٦- نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع ، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم ، ويحجب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان ، فيقيهم ذلك شر الانحراف .
- ٧- تذكير الناس بيوم القيامة وما فيها من ثواب وعقاب يجعلهم يراقبون الله في السر والعلن فيبتعدون بذلك عن كل الشرور والآثام ، ويتجنبون الفواحش ما ظهر منها وما بطن .
- ٨- الارتقاء بتربية الضمير والخلق إلى أعلى المستويات مما يشيع روح الفضيلة والمثالية فيسود الجميع جو مفعم بالهدوء والسكينة والقناعة والرضا .
- ٩- توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه ، وهذه تبعد الفرد عن الانحراف .

ثانيا / التنسيق الأسري :

يلعب التنسيق الأسري دورا كبيرا في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد مما يجعل هذا التنسيق يحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين ، لان صلاح المجتمع واستقامته يرتبط ارتباطا وثيقا بمخرجاته ، حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به التنسيق الأسري والمتمثل في حفظ النوع الإنساني ، بالإضافة الى توجيه سلوك أبنائها حيث تعتبر الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقائدي .

- ١- ولكي تكون الأسرة فاعلة في مجال الأمن الاجتماعي عليها أن تؤدي المهمات الآتية^(١) :
 - ١- إن تقوم بمهامها بشكل كامل أو سليم وان تعد نفسها مسؤولة مسؤولية كاملة عن تربية أبنائها بالرغم من وجود المدارس ، وان التربية هي قضية متكاملة ، وهي ليست قضية إطعام الأبناء فقط ، وإنما يجب تعليمهم قواعد المجتمع ونظامه وقيمه وان يتعلموا السلوك القويم والخلق القويم المستمد من الدين ، وان يعرفوا أسس الدين وممارسة العبادات كالصوم والصلاة ، كما إن عليهم أن يعرفوا إن عليهم واجبات كما لهم من حقوق .
 - ٢- أن تفهم الأسرة انه يجب أن يكون هناك تنسيق وتكامل ما بينها وبين المدرسة في مجال العملية التربوية فيجب أن يكون هناك تواصل ما بينها وبين المدرسة لكي تتابع جديدة أبنائها في الدوام والدراسة ، أو مشاكلهم الدراسية والنفسية .
 - ٣- إن على الأسرة أن تفهم إن المجتمع يمر بمرحلة التحول التي هي أخذت طريقها منذ زمن ، وهذه المرحلة تتطوي على نقله من المجتمع التقليدي الى المجتمع شبه الحديث وفي هذا النوع من المجتمعات يستخدم الناس نوعان من المعايير وهي :
 - المعايير التقليدية والمعايير الحديثة ، ولا بد أن يكون هناك صراع بين القيم وصراع بين جيلين وهنا تكمن الخطورة ، فهناك من الآباء من يقف موقف المتزمت وبعضهم يرى أن يترك الأبناء يندفعون وراء كل ما هو جديد بصفة إن هذا هو تيار الحياة ، وهناك نمط آخر يدلل أبنائه في سياق أبوي أي تتميز بسيطرة الآباء الذكور على الإناث ، وسيطرة القيم وسيطرة الأقارب ، وهنا يبدو كان الحالة تتحول إلى حالة صراع فالابن يتصرف بدلال ثم يصطدم بالأب الذي يرفض السلوك البعيد جدا عن قيم المجتمع ، وهو كذلك يصطدم بمواقف الناس أو الأقارب أو الجيران .

١- د . خالد الجابري - دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي - سلسلة المائدة الحرة - بيت الحكمة - بغداد - ١٩٩٧ - ص ٦٤ .